

أثر التحول الرقمي في إدارة المشاريع: الدور الوسيط للتجديد الاستراتيجي في الشركات الإنشائية الأردنية

الربيع، عدي صالح سعود، و مفلح، منيرة عبدالله مصطفى. (٢٠٢٤). أثر التحول الرقمي في إدارة المشاريع:
الدور الوسيط للتجديد الاستراتيجي في الشركات الإنشائية الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة
العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1521046>
Prepared by



اعتمدت الدراسة على نظرية القدرات الديناميكية (Dynamic Capabilities Theory) كأساس نظري لتفسير العلاقة بين التحول الرقمي وإدارة المشاريع، مع وجود التجديد الاستراتيجي كمتغير وسيط. وتقوم هذه النظرية على افتراض أن المؤسسات قادرة على تكيف مواردها الداخلية وتكوين قدرات جديدة لمواجهة البيئات المتغيرة، من خلال عمليات "الاستشعار"، و"الاستيلاء على الفرص"، و"إعادة التشكيل التنظيمي" وعلى الرغم من وجاهة هذه النظرية من الناحية المفاهيمية، إلا أن استخدامها في هذه الدراسة يقتضي تحليلًا نقديًا متعدد الأبعاد، يستند إلى معايير الصلاحية النظرية، والملاءمة السياقية، والقابلية التطبيقية.

أولاً: الملاءمة السياقية للنظرية في بيئة الشركات الإنشائية الأردنية

من حيث المبدأ، تُعد نظرية القدرات الديناميكية من النظريات الملائمة لفهم سلوك المؤسسات في بيئات شديدة التغير، مثل تلك الناتجة عن التحول الرقمي، إلا أن تطبيقها على الشركات الإنشائية في الأردن يثير تساؤلات جوهرية حول مدى انطباق افتراضاتها الأساسية على بيئة يغلب عليها الطابع البيروقراطي، وضعف الاستثمارات في التكنولوجيا، ومحدودية الموارد المالية والبشرية.

وهذه البيئات لا تتسم بدرجة عالية من "المرونة الاستراتيجية" التي تُعد شرطاً جوهرياً في فاعلية هذه النظرية، وأن اعتماد النظرية دون تعديل بنيوي قد يؤدي إلى اختزال تعقيدات السياق المحلي وتبسيط ديناميكيات التغيير داخل المؤسسات الإنشائية.

ثانيًا: مدى قدرة النظرية على تفسير الظاهرة محل البحث

توفر النظرية إطارًا عامًا يربط بين القدرات التنظيمية والتكيف الاستراتيجي، وهو ما يتماشى ظاهريًا مع أهداف الدراسة. غير أن العلاقة السببية المفترضة بين التحول الرقمي وتحسين إدارة المشاريع، مرورًا بالتجديد الاستراتيجي، تظل بحاجة إلى تفكير دقيق.

إذ أن القدرات الديناميكية، بوصفها متغيرًا تجريديًا، لا تفسر بالضرورة آليات بناء المهارات الرقمية، أو إعادة تشكيل العمليات الإدارية، أو مقاومة التغيير داخل فرق المشاريع.

وبالتالي، فإن النظرية تُبقي على قدر من الغموض المفاهيمي في توضيح كيفية حدوث الأثر الفعلي للتحول الرقمي على إدارة المشاريع، خصوصًا في المراحل التنفيذية.

ثالثاً: إشكالية الافتراضات النظرية وحدودها الواقعية

تعتمد النظرية على افتراضات ضمنية قد لا تكون واقعية في كل السياقات، فهي تفترض أن المؤسسات:

- لديها القدرة على الاستشعار المبكر للتغيرات البيئية.
- تمتلك آليات مرنة وفعّالة لإعادة تشكيل عملياتها.
- تتمتع بثقافة تنظيمية تدعم التغيير والتعلم المؤسسي المستمر.

غير أن هذه الافتراضات لا تعكس الواقع المؤسسي في العديد من الشركات الأردنية، التي تعاني من ضعف في البنية التحتية التكنولوجية، وانخفاض في مستويات التحول الثقافي، ومحدودية الاستثمار في تطوير الموارد البشرية.

إن البناء النظري يبدو في كثير من الجوانب مثاليًا أكثر من كونه واقعيًا، ما يضعف من قدرة النظرية على تقديم إطار تفسيري متماسك وقابل للتطبيق في الميدان..

خامسًا: مقارنة النظرية بنماذج بديلة أكثر شمولًا

لوحظ في الدراسة غياب المقارنة بين النظرية المستخدمة ونظريات أخرى ربما تكون أكثر دقة وارتباطًا بالواقع التطبيقي، مثل:

• **نموذج (TOE (Technology – Organization – Environment** الذي يأخذ بعين الاعتبار البيئة التنظيمية والتكنولوجية والمؤسسية.

• **نموذج (TAM (Technology Acceptance Model** الذي يفسر سلوك الأفراد تجاه استخدام التكنولوجيا الرقمية.

• **نظرية التغيير التنظيمي (Organizational Change Theory)** التي تُعنى بكيفية إدارة المقاومة والتحول داخل المنظمات.

هذه النماذج توفر أطراً أكثر واقعية وقياساً وأكثر ملاءمة لسياقات مثل بيئة الشركات الأردنية، وكان من الممكن دمجها أو مقارنتها لدعم البناء النظري وزيادة القوة التفسيرية للنموذج البحثي.

سادسا : غياب العلاقات السببية وآليات التأثير

النظرية القوية لا تكتفي بتحديد المتغيرات بل تسعى لتفسير كيفية التأثير وآلياته وفي هذه الدراسة، لا نجد وضوحًا في شرح كيف يؤدي التحول الرقمي بوصفه متغيرًا مستقلًا إلى تحسين أداء إدارة المشاريع، مرورًا بالتجديد الاستراتيجي.

ما الذي يحدث تنظيميًا؟ ما هي العمليات الانتقالية؟ ما هي الأبعاد السلوكية أو الهيكلية أو الاستراتيجية التي تتأثر؟ كلها أسئلة غابت عن بناء النظرية وبالتالي فإن النظرية لم تُستخدم لتوليد تفسيرات، بل لتبرير العلاقة بين المتغيرات، وهو ما يُضعف من قوتها كتصور تفسيري.

نقاط القوة في نظرية القدرات الديناميكية

تُعد نظرية القدرات الديناميكية من أبرز الأطر النظرية التي تسهم في تفسير كيفية استجابة المؤسسات للتحويلات البيئية والتكنولوجية المتسارعة، وهو ما يجعلها ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة المرتبط بالتحول الرقمي.

من أبرز نقاط القوة في هذه النظرية أنها تتبنى منظورًا استراتيجيًا عميقًا يركز على تطوير الموارد الداخلية وتكوين قدرات تنظيمية جديدة تمكّن المؤسسة من الاستشعار بالتغيرات، واقتناص الفرص، وإعادة تشكيل العمليات والموارد، هذه العمليات تُشكل جوهر الديناميكية التنظيمية المطلوبة لمواكبة التحول الرقمي، مما يعزز من ملاءمة النظرية لتفسير العلاقة بين الرقمنة والتجديد الاستراتيجي..

نقاط القوة في نظرية القدرات الديناميكية

تكما أن النظرية تتيح مساحة لتحليل المتغيرات الوسيطة مثل "التجديد الاستراتيجي"، حيث تفترض أن تطوير القدرات الجديدة لا يتم بمعزل عن عمليات التجديد والتحديث في الرؤية والاستراتيجيات والهياكل المؤسسية، مما يدعم النموذج السببي للدراسة.

ومن مزايا النظرية كذلك أنها ذات مرونة مفاهيمية، حيث يمكن تكييفها في سياقات مختلفة مع الحفاظ على مركزية المفهوم الأساسي: "التغيير القائم على تطوير القدرات التنظيمية". وبالتالي، فإن النظرية تقدم إطارًا متكاملًا لتحليل التفاعل بين التكنولوجيا والاستراتيجية والإدارة في المؤسسات.

نقاط الضعف في نظرية القدرات الديناميكية

على الرغم من وجاهة النظرية وقيمتها التفسيرية العالية، إلا أنها لا تخلو من عدد من نقاط الضعف التي تُقلل من فاعليتها التطبيقية، خاصة في السياقات التنظيمية النامية مثل البيئة الأردنية. أولى هذه الإشكاليات تتمثل في الطابع التجريدي لمفاهيم النظرية؛ حيث يصعب في كثير من الأحيان تحويل المفاهيم الأساسية كـ "الاستشعار" أو "إعادة التشكيل" إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس الميداني، مما يعوق إجراء اختبارات دقيقة وموثوقة للعلاقات بين المتغيرات في البحث.

نقاط الضعف في نظرية القدرات الديناميكية

تقوم النظرية على افتراضات مثالية تفترض وجود مستوى عالٍ من الجاهزية المؤسسية، والموارد التقنية، والقيادة المرنة، وهو ما قد لا يتوافر في العديد من القطاعات التقليدية مثل قطاع الإنشاءات في الأردن، حيث تواجه المؤسسات تحديات هيكلية ومالية وثقافية تحد من قدرتها على تطوير هذه القدرات الديناميكية. كما أن النظرية تُهمل إلى حد كبير العوامل البيئية والخارجية، مثل القوانين الحكومية، وثقافة السوق، والدعم المؤسسي، وهي عناصر تلعب دورًا محوريًا في عملية التحول الرقمي، وخاصة في الدول النامية التي تكون فيها البيئة التنظيمية أكثر تعقيدًا وتأثرًا بالعوامل الخارجية.

نقاط الضعف في نظرية القدرات الديناميكية

غياب البُعد السلوكي في النظرية يُعد من أوجه القصور الرئيسة؛ حيث لا تفسر الكيفية التي يتفاعل بها الأفراد داخل المؤسسة مع التغيرات الرقمية، ولا تُعالج موضوعات مثل مقاومة التغيير، وقبول التكنولوجيا، وبناء الوعي الرقمي، وهي كلها عناصر ضرورية لفهم فعالية التحول الرقمي وإدارة المشاريع في الواقع العملي.

وان النظرية رغم قوتها، تحتاج إلى دعم نظري تكميلي أو تكيفها بما يتلاءم مع السياق البحثي والميداني.

على الرغم من القيمة النظرية التي توفرها نظرية القدرات الديناميكية في فهم التكيف المؤسسي والتحول الاستراتيجي، إلا أن استخدامها كإطار نظري وحيد في هذه الدراسة قد لا يكون كافياً لتفسير الظاهرة المعقدة للتحول الرقمي في قطاع إنشائي تقليدي، إن تجاهل الخصوصيات السياقية، والاعتماد على افتراضات مثالية، وغياب أدوات القياس الدقيقة، تضعف من قدرة النظرية على تحقيق التفسير الشامل. ويوصى بتكامل النظريات أو تبني نماذج متعددة الأبعاد تُراعي الجوانب التقنية والسلوكية والتنظيمية، مما يُعزز من فاعلية الإطار النظري وواقعيته.



Thank You